

كلية العلوم الاجتماعية والانسانية
مقياس التربية والتكوين في الجزائر
ماستر 2 علم اجتماع التربية

م 1 و* 2 التربية والتعليم في الجزائر في عهد الأتراك

يعد التعليم عاملاً أساسياً لازدهار الحركة الفكرية، حيث تميز العهد العثماني في الجزائر ببروز المؤسسات التعليمية بدءاً

بالمساجد والكتاتيب والزوايا إضافة إلى المدارس، التي كان لها دور كبير في تنشيط التعليم. كان التعليم منتشر في كامل أنحاء القطر وكان جميع الجزائريين قبل الاحتلال يحسنون القراءة والكتابة، غير أن حركة التعليم لم

يحصل فيها تطور هام لأن الولاة الأتراك كانت جهودهم متجهة نحو حركة الجهاد والصراع ضد القرصنة كما أنه لم يكن

لهم تكوين ثقافي، وقد كانت مدينة الجزائر المركز السياسي التي نمت فيها الحركة الفكرية إلا أن النبوغ كان واضحاً في

العقلية العسكرية أكثر من أي جانب آخر. ارتكز التعليم في الجزائر خلال العهد العثماني على معرفة بعض علوم القراءة

إضافة إلى بعض العلوم العلمية والذي كان الغرض منه ديني بالدرجة الأولى، وقد كان الطفل ابتداءً من سن الخامسة أو

السادسة يتعلم القراءة والكتابة فكل تلميذ يحمل لوحة للكتابة عليها، عادة تتكون أدوات الكتابة عند الجزائريين من أقلام

قصبية وألواح يستعملونها بدل الورق، وكانت أجرة المعلم أو المؤدب شهرية يتلقاها من تلاميذه بالإضافة إلى الهدايا، وقد

تمثلت أطوار التعليم في ثلاث مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي، ورغم أن الرحالة فانتور ديبا الذي ردي تحدث في القرن

18م عن وجود ثلاث جامعات للتعليم العالي في مدينة الجزائر ولكن الواقع أنه لم يكن للجامعة واحدة توحيد نظم

التعليم. اكتسبت مؤسسة الأوقاف مكانة هامة إذ كانت تتكفل بسد حاجيات المشتغلين بالتعليم من فقهاء وطلبة ومعلمين

،وبفضل الأوقاف لم يرى الحكام ضرورة لرعاية المؤسسات الثقافية والدينية من مال الخزينة ،كما برزت نخبة من العلماء الجزائريين الذين ساهموا في توطيد العلاقات الثقافية بين الحواضر الجزائرية وغير الجزائرية من خلال تبادل الرحلات العلمية فيما بينهم ،وكان لهؤلاء العلماء دور كبير في نشر الوعي الديني والثقافي من خلال مساهمتهم الفعالة في حركة التأليف التي كانت نشطة الا أن أغلب إنتاج الجزائر خلال هذا العهد يكاد ينحصر في العلوم الشرعية والتي تميزت بالتقليد والتكاثري . وقد تميز العهد العثماني ببروز عدد من كبار المدرسين الذين كان لهم دور كبير في دعم الحياة التعليمية أمثال سعيد قدورة، علي بن عبد الواحد الأنصاري السجلماسي ، أحمد المقرئ ، عمر الوائلي ،عبد الكريم الفكون، محمد بن أحمد أبو الوائلي ،وبالرغم من أن النظام لم يكن مهتما بتطوير التعليم الا أنه وجد باشوات وبايات بذلوا جهودهم لرعاية التعليم.

م 3 و * 4 التربية والتعليم في الجزائر في عهد الاستعمار الفرنسي

عرف التعليم في الجزائر بعد الغزو الفرنسي سنة 1830 تدهورا كبيرا بمحاربة الثقافة العربية والقضاء على المراكز الثقافية المزدهرة والمدارس والثانويات العالية وهذا بشهادة الفرنسيين أنفسهم إذ يقول أحدهم " أحدث دخول الفرنسيين إلى الأوساط العلمية والأدبية اضطرابا شديدا فهجر الأساتذة وأغلقت المدارس وأقيمت الدارس الفرنسية وحرّم الجزائريون من التعليم . "

كانت السياسة التعليمية الفرنسية التي بدأت تتشكل منذ قدوم المستعمر تهدف إلى القضاء على الثقافة الوطنية، ونشر التعليم الفرنسي مكانة بين أوساط معينة من السكان لجعلها ميدان لتجاربها الاستعمارية .وكان الغرض هو تحويل المجتمع الجزائري إلى مجتمع فرنسي، وإحاقه مباشرة بفرنسا .وقد ركزت مدرستها الاستعمارية كثيرا على هذا الجانب باحتواء

بها مرجعها التعليمية بشكل تفصيلي ومقنع، وبليلة أفكار الجزائريين وتشكيكهم في أمر عروبتهم وإسلامهم.

وقد انتهجت الحكومة الاستعمارية سياسة فرنسية مقننة لتحقيق أهدافها الاستعمارية، و أرت في المدرسة والتعليم عامة

وخاصة أنجع وسيلة لتحقيق سياستها بدعوى إزالة الأمية والجهل.

2

وبهذه الصورة تأسست المدارس العربية الفرنسية، وتمت السيطرة على التعليم الديني ومؤسساته ورجاله، مع توجيهه لخدمة

أغراض المستعمرة وتظاهر أمام الجزائريين على أن الحكومة الفرنسية لا تنوي القضاء على التعليم العربي الإسلامي، بل

تريد إصلاحه وتطويره، فمهمة المدارس العربية الفرنسية بث الدعاية الاستعمارية ورسالة الحضارة، بعرض رؤى أخرى،

وتفكير مغاير لفكر المجتمع الجزائري، فالاستعمار يسعى لتحقيق مشروع فرنسي جزائري، واستئصال مجتمعنا من مقوماته

الأساسية وذلك بعد إطلاع الشباب الجزائري على الحضارة المستعمرة. واعتمدت في سياستها هذه على المكاتب العربية

لتجسيد مشروعها لترسيخ وتعميق التفكير الاستعماري في أذهان المجتمع الجزائري.

البوادر الأولى للسياسة الاستعمارية في التعليم - :

اقتصرت الفترة الأولى من 1830 إلى 1880 على العمليات الحربية التي نظمها الجيش الفرنسي ضد الشعب الجزائري،

تحت قيادة الأمير عبد القادر في البداية. ولم تفكر إلا في تأسيس سياسة عنونتها تارة " بسياسة الإدماج " و"المكاتب

العربية " والتجسس، وتارة بسياسة " المملكة

العربية "، ثم سياسة اندماجية أخرى، ثم قانون خاص بأهل البلاد أي " قانون الأندجينا " التعسفي سنة 1881

.

1 سياسة الإدماج - :

كانت سياسة الاحتلال منذ البداية تخطط لدمج الجزائر في فرنسا بعد فرنستها وتطهيرها عن طريق ربطها سياسيا وإداريا

بفرنسا، وإذابة كيائها الثقافي والحضاري في الشخصية الفرنسية. ومن هنا طبقت فرنسا الإدماج في الجزائر، وتغاضت عن

فرض المساواة بين الجزائريين والأوروبيين في الحقوق والواجبات، أما الجزائريين فقد طبقت عليهم القوانين الاستثنائية

(الأنديجينا) أو قانون الأهالي، ويعتبر الإدماج الركيزة الثالثة بعد الفرنسية والتتصر في السياسة التعليمية الفرنسية.

أما مفهوم الإدماج من الناحية السياسية: فيعني جعل الجزائريين سياسيا واقتصاديا واجتماعيا فرنسيين يتمتعون بالحقوق

السياسية الفرنسية، ويتعلمون ويرقون إلى الوظائف؛ أي: بالطرق التي تخولها القوانين الفرنسية للفرنسيين . أما من الناحية

الإدارية فتكون الجزائر إقليما فرنسيا، غير أن هذا الإدماج لم يطبق في الجزائر إلا على أرض دون إنسان، ففي هذا

المنطق كانت تريد دمج الأرض الجزائرية لا تسوية بين الجزائريين والأوروبيين.

وكما نلاحظ فإن الإدماج إلى جانب كونه وسيلة فعالة من وسائل الفرنسية اللغوية والثقافية، فهو سد منيع أمام أية

محاولة من طرف الجزائريين للمطالبة بالاستقلال عن الكيان الفرنسي، باعتبارهم عربا مسلمين مغايرين جوهريا لثقافة

وانتماء وهوية المحتل الغاصب .وهو كما يبدو مفيدا لتحقيق المساواة بين الجزائريين والفرنسيين في الحقوق والواجبات، إلا

أنه كان مغاي ر؛ فهو أشبه ما يكون بحال العرب الفلسطينيين تحت الاحتلال الصهيوني في الوقت الحاضر .

والحقيقة هي أن سياسة الإدماج قد فشلت في الجزائر، وظل الحائل الأكبر دون نجاحها، هو تمسك أف ا رد المجتمع

الجزائري في غالبيتهم الساحقة بقانون الأحوال الشخصية الإسلامي الذي اشترطت الإدارة الفرنسية التخلي عنه، ومنح

الجزائريين جميع الحقوق الاجتماعية مثل باقي الفرنسيين، ففضل الشعب الجزائري الأبى التمسك بالشرف الرباني على

العلف العلماني، وق د عبر الإمام عبد الحميد بن باديس على لسان هذا الشعب العربي الأصيل موجها خطابه إلى الفرنسيين

وبعض الجزائريين المتفرنسين في ذلك الوقت من الذين استهواهم الإدماج، وأصبحوا يدعون له بين أهلهم. **2الفرنسة- :**

رست السياسة التعليمية الفرنسية بالدرجة الأولى على القضاء على الشخصية الجزائرية عن طريق محو مقوماتها الأساسية

لإذابتها في المجتمع الأوروبي، وسلخها من انتمائها العربي الإسلامي.

ونعني بالفرنسة إحلال الثقافة الفرنسية محل الثقافة العربية بالجزائر، وهذا بتخليهم عن لغتهم العربية مقابل لغة المستعمر،

وهدف السياسة صبغ البلاد بصبغة فرنسية حتى تتقطع روابط الجزائر ماضيا وحاضرا ومستقبلا بثقافتها العربية الإسلامية،

وبهذه الطريقة تصبح الجزائر أسهل انقيادا وأكثر قابلية لسياسة فرنسية وإدماج نهائي. فقد جاء في أحد التعليمات التي

صدرت أيام الاحتلال أن "إيالة الجزائر لن تصبح حقيقة مملكة فرنسية إلا عندما تصبح لغتنا هناك لغة قومية والعمل

الجبار الذي يترتب إنجازه هو السعي وراء نشر اللغة الفرنسية بين الأهالي بالتدرج إلى أن يقوم مقام اللغة العربية بينهم"،

3

فغيرت بهذا السياسة الفرنسية من وجه الجزائر العربي بتغيير أسماء المدن والقرى والأحياء والشوارع، وأطلقت عليها أسماء فرنسية.

3التنصير - :

كان الاستعمار الفرنسي في الجزائر يهدف إلى غايتين أساسيتين غزو الأرض وغزو الأفكار، فالغرض الأول تم تنفيذه،

بينما الغرض الثاني فقد أسند إلى رجال الدين، وليس هذا فقط بل أسند كذلك لعدد من السياسيين والعسكريين . وفي حملة

1830 على الجزائر اصطحب الغلبة معهم رجال الدين حتى تنتصر المسيحية، وفور سقوط الجزائر أمر المسؤولين الجيش

بنهب وتدمير وتحويل المساجد إلى كنائس، وإلغاء الشريعة والأعياد الدينية الإسلامية والاستيلاء على الأوقاف.

وبعد انتصار الفرنسيين على المقاومة الوطنية اشتدت حركة الإرساليات التبشيرية، فكانت منهم إرساليات منظمة كالأخوان

والأخوات، وقد عين الأسقف دبوش (Dupuch) للقيام بنشر الدعوة المسيحية في الجزائر، كما اشتهر أيضا الجنرال بيجو

بسياسة الأرض المحروقة والتدمير الثقافي والحضاري، ونجد أن المبشرين يقومون بدور بارز في التحضير لعملية

الاستعمار الكاملة من أجل محاربة القرآن الكريم.

ونعني بالتصير محاولة إخراج الجزائريين عن دينهم الإسلامي وإحلال المسيحية محل الديانة الإسلامية، وانتشار التبشير

انتشارا واسعا من خلال تأسيس المدارس الدينية، خاصة في عهد الحاكم الاربعة دوقيدون الذي حقد على الإسلام، وقد منع من إعطاء رخص السفر إلى البقاع المقدسة في سنة 1873 ، وفرض الرقابة على المدارس الإسلامية ومضايقتها.

مظاهر السياسة الفرنسية في الجزائر - :

1محااربة اللغة العربية- :

أرى الفرنسيون أن اللغة العربية هي إحدى أبرز مقومات الشخصية الجزائرية، "وبقاؤها هو بقاء للشخصية الجزائرية التي تناقض حضارتهم وتعرقل أهدافهم ومشاريعهم ، لهذا عملوا عليها بمختلف الطرق . ولتفكيك المجتمع الجزائري وفصله عن ماضيه ليسهل ضمه وابتلاعه.

فخاضت السلطات الفرنسية ثلاثة ميادين للقضاء على اللغة العربية وهي :المدارس، الصحافة والكتيب والمخطوطات.

2إنشاء مدارس فرنسية- :

عرف الفرنسيون أن تعليم لغتهم لأبناء الجزائريين هو السبيل السهل للسيطرة عليهم، فدعوا إلى ذلك، ومن أشهر

هؤلاء نجد "الجنرال بيجو" الذي كان يرفع شعار :السيف والمحرث والقلم، وكان "الدوق دومال" هو أيضا من المطالبين

بهذا، حيث قال: "إن فتح المدرسة في وسط الأهالي يعد أفضل من فيلق عسكري لتهدئة البلاد ففتحوا مدارس لتعليم لغتهم،

بهدف القضاء على ما يسمونه بالتعصب الديني، وغرس الوطنية الفرنسية في الأذهان الناشئة. " بحيث لم يكن هدفهم نشر التعليم لرقى المجتمع، بل كان تعليميا بسيطا أوليا؛ أي كان في حدود ضيقة للغاية، حتى

يبقى الجزائريون أسرى الجهل والامية .فتم إصلاح التعليم في هذه المدارس عدة مرات ليقوم بالدور المنوط به أحسن قيام.

كما اهتمت الكنيسة بالتعليم في الجزائر منذ 1838 وفتحت مدارس ابتدائية تحت سلطتها، و"في عقد الستينيات

وبخاصة بعد كارثة المجاعة التي أصابت الحرث والنسل، قام "الكاردينال لافيجري" بتأسيس جمعية "الآباء البيض" التي

انتشرت في شمالي إفريقيا، في محاولة لتقريبهم من النص الرنية "وتفكيك تماسك الأسرة الجزائرية.

أهداف الف رنسيين من سياستهم التعليمية- :

1دعوى نشر الحضارة- :

لقد تم رسم سياسة أوروبية مشتركة؛ "مؤداها أن الغرب باعتبارها مشروعا حضاريا عليه أن ينقذ الأمم التي هي- -

دونه تحضار بمساعدتها على الارتقاء إلى درجة المدينة في تجلياتها العامة . "هكذا ادعى الفرنسيون أنهم جاؤوا لنشر

الحضارة والتمدن بين أوساط الشعب الجزائري المتخلف". وقد اتضح للفرنسيين أن التعليم هو السبيل الأول للتآلف معهم،

وبواسطته يمكن تكوين عناصر قيادية، تعمل على تثبيت وجودهم والعمل تحت سلطتهم. "

4

وقد وظف الاستعمار كل إمكانياته من أجل الإستراتيجية الاستعمارية لإظهار غموض تاريخ الشعب الجزائري، وفقر

إسهاماته الحضارية وسلبيتها، "وفي المقابل أظهر للمتعلمين قوة الحضارة الأوروبية وعظمتها، ووجوب تقليدها والعمل على

منوالها."

2الإدماج- :

كانت السياسة العامة لفرنسا هو إلحاق الجزائر بفرنسا أرضا وسكانا تحت شعارت متعددة. إذ لابد من الفرنسيين أن

يتبعوا سياسة الفرنسية والتنصير لإذابة الشعب الجزائري في الكيان الفرنسي، بحيث أن الهيمنة الثقافية هي أشد ما تكون

مكار وخداعا، لا يمكن إلا أن تكون أشد ضرارا وأكثر فسادا، وأعمق أثارا من السيطرة السياسية والعسكرية.

"ففي سياسة فرق تسد؛ ركز الفرنسيون جهودهم على منطقة القبائل، دون نسيان قانون الأهالي الذي صدر 1871 والذي كان له الفضل الكبير في فرنسة الجزائريين والتي لا زل أثرها إلى يومنا هذا. فانبتق عنه

التعليم الأهلي الذي

شمل حارس المساجد والزوايا التي تعتبرها ماركز لتخرج عناصر متعصبة معادية للسلطة الفرنسية، أساسها الدين وهو

جوهر هذه المسألة في تفكير الاستعمار.

ذلك أن الطالب والعالم والم الربط وال ا زوية كانوا يترجمون هذا المثل الديني، كما كانوا يحظون بمكانة متميزة في

وسط المجتمع المسلم، نظا ر للدور الذي يلعبونه في توعية الشعب الجزائري وتعبئته ضد العدو، فترجم هذا في تعنت ضباط

الاحتلال وتشدهم لوقفهم اتجاه الطلبة والمدرسون، واعتبروهم الأعداء الحقيقيون لهم.

بالإضافة إلى سن قوانين أخرى من أجل طمس الهوية الوطنية، وتركها في الظلمات والجهل منها :سياسة التنصير، والحث على التعليم المختلط لمس عرف المجتمع الجزائري الإسلامي ومحاولة فرنسته.

ومع كل هذه المجهودات لم يستطيع الاستعمار الفرنسي القضاء على الثقافة الوطنية للشعب الجزائري، وحفاظ الشعب

على مقوماته الأساسية وهي اللغة العربية والدين الإسلامي“. لتظهر بوادر النهضة الحديثة من 1930 إلى 1954 بظهور

العديد من الجمعيات والأح ا زب والنوادي والمجلات محاولين نشر العربية والحفاظ على الإسلام. ”
نتائج السياسة الفرنسية- :

1المدارس العربية الفرنسية- :

تأسست هذه المدارس في عهد الجمهورية الفرنسية الثانية بموجب مرسوم 1850 ، وقد أخذت طابع إدماجها، وكان غرضها

(التسييس)وهو طابع سياسي .غير أن سياسة المدارس المختلطة لم يكتب لها النجاح لمعارضة البلديات، وكذلك رفض

الأوروبيين لأي فكرة أو محاولة لتأسيس المدارس العربية الفرنسية.

وفي سنة 1865 م صدر مرسوم حكومي نص على وضع المدارس العربية الفرنسية تحت مسؤولية البلديات في المناطق

المدنية، ورفضت هذه السياسة ومنها أخذت المدارس العربية الفرنسية تتلاشى وتندثر.

2المعاهد العربية الفرنسية- :

شملت عملية التعليم الخاص بالجزائريين ذو المستوى الثالث قصد توفير مقاعد ا رسية لخريجي المدارس العربية الفرنسية،

فكان صدور مرسوم خاص بتأسيس المعاهد (الكوليجات)العربية الفرنسية بعد تقرير وزير الحرب الفرنسي الماريشال فايون

سنة 1857 م، وجاء فحواه ضرورة تأسيس م عهد عربي فرنسي، ومنه صدور مرسوم 1857 - 03 - 14
تأسس بموجبه أول

معهد عربي فرنسي، وقد التحق به الطبقات المميزة في المجتمع والموالون لفرنسا، مع سن شروط للالتحاق به منها :أن

يكون فرنسيا أو متجنس بالفرنسية، وضرورة معرفة اللغة الفرنسية، وقد ركزت السلطات الفرنسية على الجانب الفرنسي على

العربي في الب ا رمج التعليمية، وكغيرها لم تستمر هذه لمعارضة الأوروبيون لها.

3المدارس الإسلامية الحكومية- :

جاء مع المرسوم الثاني من السياسة التعليمية الفرنسية في 1850 - 09 - 30 ؛ حيث أنشأت ثلاث مدارس إسلامية في كل

من الجزائر العاصمة، تلمسان، قسنطينة، حيث تكونهم في العدول ومعلمي اللغة العربية .تحت إشراف أشخاص فرنسيون،

وكانت تهدف من خلال هذه السياسة إلى جعل هذه الأخيرة تحت رقابتها، وإبعاد رجال الدين الأحرار، كذلك لتنافس بها

5

الزوايا الموجودة في البلاد المجاورة (تونس، المغرب)، ويشترط للدخول فيها معرفة اللغة الفرنسية، ونجد أن هذه المدارس

لم تجلب عددا كبيارا من التلاميذ الجزائريين، مما أدى إلى فشلها.

ومن 1954 " إلى 1962 واصل الشعب الجزائري الغيور على وطنه كفاحه خاصة جمعية العلماء المسلمين واندلاع الثورة

الجزائرية ليتحد القلم والسلاح للتخلص من الاستعمار .” ولم يتغافلوا أبدا عن تكوين الإطارات وتحضيرها للجزائر الحرة،

فتحت “مدارس ”في الجبال الشامخة، وأرسلت بعثات طلابية إلى البلدان الشقيقة ليتسنى للجزائريين أن تخوض بعد الاستقلال

معركة أضخم وأشق وهي معركة البناء والتشييد.

خاتمة:

هدفت السياسة التعليمية الفرنسية إلى تحطيم الشعب الجزائري اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا- .

نسبة تعليم الجزائريين كانت ضئيلة جدا مقارنة مع المعمرين، وهذا مفاده أن هذه السياسة شملت المعمرين على حساب-

الجزائريين.

استخدام التعليم في الجزائر لخدمة الاستعمار وتثبيت ركائزه- .

ورغم أن الجزائر نالت الاستقلال لى اربعة الخمسين عاما، إلا أن تأثير هذه السياسة لا ازل واضحا خاصة في المنظومة

التربوية الجزائرية، بالتحديد في المناهج؛ فالوثائق التعليمية لحد الساعة باللغة الفرنسية .ومناهج الجيل الثاني خير دليل

على أثر السياسة التعليمية الفرنسية على المنظومة التربوية الجزائرية، وهذا بتعميم اللغة الفرنسية في كامل الأطوار

التعليمية من الابتدائي، فالمتوسط وصولا إلى الثانوي.

م* 5 وضعية التعليم في الجزائر غداة الاستقلال

تنظيم التعليم في الجزائر غداة الاستقلال (1962)

لقد كان التعليم غداة الاستقلال مقسما إلى مرحلتين و هما مرحلة التعليم الابتدائي و مرحلة التعليم العام ، وهو ما صار

يعرف فيما بعد بمرحلة التعليم المتوسط ، وفي أول دخول مدرسي تم في أكتوبر سنة 1962 في الجزائر المستقلة اتخذت

وازرعة التربية آنذاك قرارا ر يقضي بإدخال اللغة العربية في جميع المدارس الابتدائية بنسبة سبع ساعات في الأسبوع و قد تم

توظيف 3.452 معلما للعربية و 16.450 للغة الأجنبية منهم عدد كبير من الممرنين قصد سد الف ا رغ المدهش الذي أحدث ه

عمدا أكثر من 10.000 معلم فرنسي غادروا بلادنا بصف ة جماعية زيادة على 425 معلم ج ا زري من مجموع 2600

انقطعوا عن التعليم ليلتحقوا بقطاعات أخرى وأسندت لهؤلاء المعلمين المبتدئين مهمة التدريس بعد أن تدربوا في ورشات

صيفية ، و في انتظار وضع إصلاح شامل يتناول بنايات التعليم ومضامينه و ط ا رثقه ، أجريت على التعليم تحوي ا رت

مختلفة منذ سنة 1962 ومن الإج ا رءات الفورية التي اتخذت نذكر:

الإطار الوطني الجزائري الذي وضع فيه التعليم في بلاد استعادت سيادتها و حريتها واستقلالها وأعادت الاعتبار للغة

الوطنية والتربية الدينية والأخلاقية والمدنية والتاريخ الجع ا رفا ، وغيرها ثم شكلت لجنة وطنية عقدت اجتماعها الأول

في 1962 / 12 / 15 حددت الاختيارت الوطنية الكبرى للتعليم والتي تمثلت في التعريب والج أ زرة وديمق ا رطية التعليم والتكوين

العلمي والتكنولوجي.

لقد شهد الدخول المدرسي الثاني بعد الاستقلال أي سنة 1964 / 1963 حملة كبيرة لتنظيم تدريس اللغة العربية وتعميم

الإجارات المتخذة بهذا الشأن على جميع المدارس الابتدائية.

لقد كانت أهداف المخطط الرباعي الأول في مجال التربية طموحة للغاية لكنها لم تكن متكافئة مع الوسائل المتوفرة، إذ كان

من المقرر أن ينظر في ضرورة تحويل الحق في الوصاية على مؤسسات التربية الحضانة لوزارة التعليم الابتدائي والثانوي

للتكفل بإعداد البامج وتكوين المؤطرين والمراقبة التربوية لمدارس الحضانة ورياض الأطفال التابعة للمؤسسات

الوطنية، والهيئات المحلية، كما كان من بين أهداف المخطط تحويل التعليم المتوسط وتنسيقه مع التعليم الابتدائي ليتم

تأسيس تعليم أساسي مشترك يدوم تسع سنوات لكن المخطط أوشك على نهايته ومشروع إصلاح النظام التربوي لم يشرع

6

في تطبيقه وأوكلت المهمة للمخطط الرباعي الثاني 77 - 74، الذي لم يعرف خلاله إنجاز أهم من أمرية 16 أبريل

1976 .

م 6 و * 7 الإصلاحات التربوية في الجزائر

أمرية 16 - أبريل 1979

ابتدأت هذه الفترة بصدور الأمر رقم 35 - 76 المؤرخ في 16 أبريل سنة 1976 المتضمن تنظيم التربية والتكوين في

الجزائر. الذي أدخل إصلاحات عميقة وجذرية على نظام التعليم في الاتجاه الذي يكون فيه أكثر تماشياً مع التحولات

العميقة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

وقد كرس الأمر السابق الطابع الإلزامي للتعليم الأساسي ومجانيته وتأمينه لمدة 9 سنوات، وأرسى الاختيار و

التوجهات الأساسية للتربية الوطنية من حيث اعتبارها:

منظومة وطنية أصيلة بمضامينها وإطارها وبنائها.

ديمقراطية في إتاحتها فرصاً متكاملة لجميع الأطفال الجزائريين.

منفتحة على العلوم و التكنولوجيا.

و قد تضمن الأمر السابق:

أهدافا وطنية:

وتتمثل في تنمية شخصية الأطفال و المواطنين وإعدادهم للعمل و الحياة وإكسابهم المعارف العامة العلمية و التكنولوجيا

التي تمكنهم من الاستجابة للتطلعات الشعبية التواقية إلى العدالة و التقدم وحق المواطن الجزائري في التربية و التكوين.

أهدافا دولية:

تتجسد في منح التربية التي تساعد على التفاهم و التعاون بين الشعوب و صيانة السلام في العالم على أساس احترام

سيادة الأمم و تلقين مبدأ العدالة والمساواة بين المواطنين و الشعوب، وإعدادهم لمكافحة كل شكل من أشكال التفرقة

والتمييز، و تنمية تربية تتجاوب مع حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

وصار التعليم بموجب هذا الأمر مهيكل حسب المراحل التالية:

تعليم تحضيرى غير إجبارى،-

تعليم أساسى إلزامى و مجانى لمدة 9 - سنوات ،

تعليم ثانوى عام،-

تعليم ثانوى تقنى - .

وقد شرع في تعميم تطبيق أحكام هذا الأمر ابتداء من السنة الدراسية 1981 - 1980 ، و ما يزال إلى حد الآن يشكل

الإطار المرجعي لأي مشروع يستهدف إدخال تحسينات و تحوير النظام التعليمى.

المجلس الأعلى للتربية-

تم إنشاؤه بموجب الأمر الرئاسى رقم 101 - 96 المؤرخ فى 11 مارس 1996 وقد أوكلت له مهام إصلاح و تطوير النظام

التربوى وكانت من نتائج ذلك ما يلى:

• تطوير الهياكل و زيادة عدد المنشآت التعليمية استعداد لاستقبال أعداد أكبر من التلاميذ فى كل المستويات وذلك

لان نسب النجاح المتوقع أن تكون أعلى مما عليه قبل الإصلاحات.

• زيادة حجم الميزانية المخصصة لقطاع التعليم لان الإصلاحات الجديدة ستحتاج إلى توفير التجهيزات و البنى التحتية

الكثيرة والحديثة خاصة وسائل الإعلام الآلي.

•تطور نتائج الامتحانات العامة لشهادة البكالوريا و التعليم الأساسي، حيث بلغت نسبة النجاح في شهادة البكالوريا

سنة 1999 على المستوى الوطني %62.24 بعد أن كانت % 26.23 سنة 1996 ووصلت إلى 52.64 %مع

بداية تطبيق إصلاحات سنة.2004

7

•الشروع في إدراج البعد التكنولوجي في مضامين التعليم الأساسي للطور الثالث لتسهيل انتساب التلاميذ للتعليم

التقني

•الشروع في إخراج التحسين النوعية للكتب و المناهج وتوفير التجهيز العلمي و كل ذلك اعتبارا من ماي

1998.

•الشروع في الإصلاح للإدارة المدرسية بإتباع الآليات الجديدة لتسيير من خلال مارجعة نظام التوجيه الخاص

بقطاع التعليم لحاملي شهادة البكالوريا.

اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية-

وفي سنة 2001 ألقى رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة خطابا يوم 13 ماي بقصر الأمم بمناسبة تنصيب اللجنة

الوطنية للإصلاح والمكونة من 157 عضو و الخروج بسياسة تربوية جديدة وبعد تسعة أشهر قدمت اللجنة تقريرها الذي

تضمن ثلاث محاور كبرى وهي:

•بنية قاعدية لهياكل تربوية ضخمة من مدارس و متوسطات و ثانويات.

•جأزة كاملة للقائمين على المؤسسة التربوية في كافة مراحلها و مختلف مستوياتها.

•مخزون بشري و أرسمال كبير داخل المؤسسة التربوية(من حيث عدد المتدربين).

تحقيق مستوى عال من ديمقراطية التعليم و مجانيته من خلال القضاء على الفوارق بين أبناء الجزائريين في التحصيل

الدرسي و تقريب المدرسة من كل مواطن كما عرفت المؤسسة التربوية خلال هذه المرحلة عدة محطات إصلاحية تمثلت

في:

•إحداث اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية : و حسب المرسوم الرئاسي 101 - 2000 و المؤرخ في 9

ماي 2000 و التي نصبت يوم 13 ماي 2000 بعد أن شخصت الوضع ودرست بعناية حالة المنظومة التربوية

السائدة في جميع م ارحلها و في علاقتها بالمنظومات الاجتماعية و الاقتصادية الأخرى و التي خلصت إلى جملة

من الاقت ارحات في الم ارحل التالية:

•التربية التحضيرية : التي تحضر الأطفال الذين تت اروح أعمارهم بين 5 سنوات و 6 سنوات للالتحاق بالتعليم الابتدائي.

•التعليم الأساسي (الإل ازمي:)مدته 9 سنوات و يشمل التعليم الابتدائي 5 سنوات و التعليم المتوسط 4 سنوات

وتطبيق تعليمات هذا الإصلاح في الدخول المدرسي.2004 - 2003

•التعليم الثانوي العام والتكنولوجي :وقد تمت إعادة هيكلة التعليم الثانوي إلى جذعين مشتركين الجذع المشترك

آداب والجذع المشترك علوم ز تكنولوجيا و ذلك انطلاقا من الدخول المدرسي.2006 - 2005 الندوة الوطنية لتقييم و تطبيق إصلاح المؤسسة التربوية سنة : 2015 استنادا إلى المقرر المؤرخة في 05 - 05 - 2004

والتي تقضي بإنشاء فرق مكلفة بقيادة عملية متابعة و تنفيذ إصلاح النظام التربوي و تقويم مستجداته، جاءت الندوة

الخاصة بتقويم إصلاح المؤسسة التربوية وهذه انعقدت يومي 26 - 25 جويلية 2015 - وقد شخصت مشاكل بالمؤسسة

التربوية في المجال البيداغوجي المتعلق بالتحكم في اللغة العربية و اللغات الأجنبية أيضا غيابات التلاميذ و الموظفين

بالإضافة التسرب المدرسي.

3

. 3الأطر المرجعية لإصلاح التعليم بالجزائر : المقصود بمرجعية التعليم هو مجموع النصوص المتضمنة لجملة من

التوجيهات و التعليمات النابعة من السياسة العامة للبلاد، والمعبرة عن روحها والمتضمنة في الدساتير و المواثيق

السياسية التي ينبغي أن تجسدها مختلف الهيئات التنفيذية في المجال التربوي تقتضي عملية التخطيط التربوي

وإصلاحه و تطوير المناهج العودة إلى هذه الأطر المرجعية العامة ذات البعد السياسي و الاقتصادي وهي أطر

تتسجم مع الخصائص الحضارية و التاريخية للمجتمع مع تطلعاته المستقبلية وفي الجزائر تضمنت المرجعية 8

العامة للمناهج مقاصد الإصلاح المرتبطة بغايات المدرسة الجزائرية حيث تشير بوضوح إلى أنواع المرجعيات للتربية و التعليم كما يلي:

• **مرجعيات تتعلق بالأمة و قيمها :** تتمثل في تأكيد الشعور بالانتماء إلى امة واحدة وشعب واحد وهو شعور يرتكز

على إرث تاريخي جغرافي و حضاري وثقافي بما يرمز إليه الإسلام و اللغة العربية والعلم والنشيد الوطني،

وكذلك التفتح على الحضارة العالمية التي لا تتعارض وقيمنا

• **مرجعيات تتعلق بالسياسية التربوية :** وتتضمن الطابع الوطني والديمقراطي للمنظومة التربوية و استمرارية القيم و

المبادئ التي دأبت عليها منذ الاستقلال، والطابع العصري والتقدمي الذي فرضته التحديات الداخلية والخارجية في

عالم يتطور باستمرار و مجتمع جزائري ما زال يلح على النوعية فيما تقدمه المدرسة.

إصلاحات التعليم الجامعي-

بعد أن أحدث قانون 05 - 99 المؤرخ في 04 أفريل 1999 والمتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي، نقلة نوعية في

مسار الجامعة الجزائرية خاصة فيما يتعلق بعنصر التكوين، تم تعزيز هذا المسار بالتوجه نحو العالمية وذلك بتطبيق

نظام يتماشى والتطور العالمية يعني أكثر ديناميكية وحركية للتعليم العالي.

فإنظام L M D والذي يتكون من ثلاثة مسارات أساسية وهي ليسانس ماستر دكتوراه عرف اعتماده في السنة الجامعية

2004 / 2005 وهو يعبر عن هندسة جديدة لمسار التكوين تستجيب لمتطلبات سوق العمل وضروريات التنمية

المحلية، وقد جاءت هذه الإصلاحات في سياق على ما قدمته اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية للمخطط

الخاص بإصلاح النظام التربوي المتبني من طرف مجلس الوزا رء في 20 أفريل 2002 والذي سطر أهدافه للمرحلة

الإست ا رتيجية لعشر السنوات المقبلة 2013 - 2002 وذلك بإحداث إصلاح شامل وعميق لمنظومة التعليم العالي

الجزائرية وي ا رفق هذا الإصلاح تحسين الب ا رمج والمناهج التدريسية ووسائل التكوين المتبعة، وإعادة تنظيم التسيير

البيداغوجي للجامعة

مفهوم نظام التعليم العالي: L M D يعرف نظام ل م د على أنه نظام للتكوين العالي قائم على ثلاثة مسا ا رت

رئيسية ليسانس ثلاث سنوات (ستة سداسيات)، ماستر (أربع سداسيات)، دكتوراه ستة سداسيات، إذ يهدف هذا النظام

الجديد إحداث تعديلات هيكلية في التنظيم وفق معايير الحداثة والفاعلية، كما يرمي أيضا إلى تدعيم العمل الجماعي

ضمن أساليب فرق البحث ليكون أكثر فاعلية، ومن جهة أخرى يعطي للطالب فرصة لتكوين نفسه بإش ا ركه في العملية

التكوينية التي تضمن التقييم الأمثل والأحسن.

أهداف نظام : LMD يقوم نظام ل م د على مجموعة من الأهداف تعمل الجامعات التي تبنت هذه النظام على

تحقيقها، ويمكن إبا رز أهم هذه الأهداف فيما يلي:

نظام ل م د يهدف إلى إرساء نظام تكوين مرنا وإعداد مشروع جامعة يشمل الانشغالات الوطنية والعالمية وعلى-

المستوى الاقتصادي العلمي الثقافي والاجتماعي.

ترقية استقلالية الجامعة بيداغوجيا مع ضمان التقييم المستمر لها ولب ا رمجها- .

إعطاء حيوية وفعالية للتكوين الجامعي وذلك بتحديث الب ا رمج التكوينية، من خلال م ا رجعة الب ا رمج وتنويع-

وتعديل المسالك أثناء الد ا رسة في مجالات التكوين.

الاهتمام والتركيز على المخرجات الجامعية وفق متطلبات سوق العمل، وذلك من خلال التعاون مع الشركاء-

الاجتماعيين والاقتصاديين للجامعة في إطار دعم الخطط التنموية الوطنية.

إتاحة فرص الجامعة للانفتاح على الفضاء العالمي، من أجل تطوير البحث العلمي وتنمية الروح العلمية .

--

تشجيع وتنويع التعاون الدولي في المجالات البيداغوجية أو التقنية.

تسهيل معادلة الشهادات من أجل تيسير حركية الطلبة داخل الوطن وخارجه .

التركيز على آليات الاستقبال والتوجيه والدعم البيداغوجي للطلبة- .

9

تعبئة كل الأسرة الجامعية والتحامها لتكون جامعة حيوية وعصرية- .

الإصلاح التربوي والتغير الاجتماعي في الجزائر

في كل المراحل التي عرفت إصلاحات المنظومة التربوية في بلادنا فإنها كانت تتم من خلال مواكبة التطورات

والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، حيث أن التغير الاجتماعي في أي مجتمع يتطلب دائما إعادة النظر

وإصلاح نظام المؤسسات والتنظيمات لمجالات ذلك التغير وخاصة إصلاح التعليم الذي يتأثر كثيرا بما يحدث في

المجتمع من تطور وتغيير، ولذلك سائر الإصلاح التعليمي في الجزائر عمليات الانتقال الاقتصادي والاجتماعي الذي

شهدته بلادنا منذ الاستقلال إلى اليوم.

فالإصلاحات التربوية في الجزائر تعد إصلاحات شاملة، مست كل جوانب الفعل التربوي وعناصره المادية والبشرية

وكذا هيكله وبنياته البيداغوجية ومع ذلك فإن الأمر يتطلب دائما المراجعة وإعادة التقييم لتحسين التعليم في بلادنا كما

ونوعا.

المراجع:

<https://jilrc.com/>

<https://www.education.gov.dz/> النظام التربوي الجزائري - -

<http://dspace.univ-msila.dz:8080/xmlui/handle/123456789/3388?show=full>

<https://jilrc.com/> مظاهر السياسة التعليمية في الجزائر - - - -

1المختصر في تاريخ الجزائر، صالح فركوس، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002 -

2محاضرات في تاريخ الجزائر بداية الاحتلال، أبو القاسم سعد الله، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1983 - ، ج 1 . ط 3 .

- 3التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال، الطاهر زرهوني، المؤسسة الوطنية للفنون للنشر المطبعية، وحدة رعاية الجزائر، 1994 - ، د.ط.
- 4المرآة: تعريب وتقديم العربي الزبيري، حمدان بن عثمان خوجة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1975 - .
- 5اشهدي يا ج ا زئر، أحمد بن نعمان، دار الأمة، الجزائر، 2002 - .
- 6حياة الكفاح، أحمد توفيق المدني، الشركة الوطنية لل نشر والتوزيع، الجزائر، 1984 - ، ج. 1 .
- 7المجابهات الثقافية في الجزائر المستعمرة من (1940 - 1880 -) ، بوعم ارن الشيخ، مجلة الأصالة، العدد 6 ، الجزائر، 1972 .
- 8مواقف ج ا زئر، محمد الميلي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986 - .
- 9نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر (1900 - 1830 -) ، عبد الحميد زوزو، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985 ، د.ط.
- 10نشاط المبشرين ودوره الاستعماري، علال الفاسي، محاضرة منشورة على الانترنت، ملتقى التعرف على الفكر الإسلامي، تيزي وزو، 1973 - .
- 11سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، عبد القادر حلوش، شركة دار الأمة، الجزائر، 1999 - ، د.ط.
- 12تاريخ الجزائر المعاصر، شارل روبير أجيرون، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982 - ، د.ط.
- 13التعليم القومي والشخصية الجزائرية، تركي ا ربح، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981 - ، د.ط.
- 14تاريخ الجزائر ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال (الم ا رحل الكبرى) ، صالح فركوس، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2005 - ، د.ط.
- 15القضايا الوطنية في اهتمامات الأنتلجانشيا الجزائرية: ما بين 1927 - 1876 - ، مجلة حولية المؤرخ، العدد الثاني، 2002 .
- 16كتاب الجزائر، توفيق المدني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984 - .
- 17المجابهات الثقافية في الجزائر المستعمرة من (1940 - 1880 -) ، بوعم ارن الشيخ، مجلة الأصالة، العدد 6 ، 1972 ، الجزائر._____